الفصل الثاني

المنهج التربوي في فقه الشروح والتفريعات

أولاً: محاولة في التعريف وتحديد المجال الموضوعي

1. مدلول فقه الشروح والتفريعات

الشروح جمع شرح، وهو «الكشف، تقول: شَرَحَ الغامض أي فَسَّرَه»[1]؛ والتفريعات جمع تفريع، ويعني تكثير فروع الشيء، نقول: «تفرّعت أغصان الشجرة: كَثُرت»[2].

إن الشرح هو عمل تفسيري للنصوص ابتداءً بشرح المفردات وبيان الاصطلاحات، ثم توضيح المجملات وبسط معاني العبارات لتتضح الأحكام الفقهية للدارسين لها. والتفريع يزيد على الشرح بأنه لا يقف عند حدود ألفاظ وعبارات النص المشروح، بل يتعداها إلى ما يحتمله النص ويُشير إليه بالتضمُّن والمشابهة؛ إذ يعتبر الفقيه النص أصلاً، تُستفاد منه أحكام الفقه من طريق العبارة المنطوقة، وتستفاد منه أحكام أخرى من طريق المفهوم والقياس عليه واستنتاج الحالات الفقهية المشابهة.

وعليه، فإن الشرح والتفريع عمليتان فقهيتان تتأسَّسان على نصوص فقهية

---

(1) عبد الحميد، محمد محيي الدين والسبكي، محمد عبد اللطيف. **المختار من صحاح اللغة**. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د.ت.، ص364. وانظر: قلعه جي، محمد رواس وقنيبي، حامد صادق. **معجم لغة الفقهاء**. بيروت: دار النفائس، 1985م، ص259.

(2) عبد الحميد والسبكي. **المختار من صحاح اللغة**. مرجع سابق. ص392.

سابقة، وليست هذه النصوص في حقيقتها إلا السماعات المنقولة عن الإمام مالك وتلامذته.

إن الاشتغال الفقهي المعتمد على الشروح والتفريعات، ستكون له آثار معرفية ومنهجية خاصة متميّزة عن الاشتغال بفقه السماعات آنف الذكر. تظهر تلك الآثار بالخصوص في مناهج اجتهاد الفقهاء، وكذلك في مناهجهم في التأليف.

غير أن الذي يعنينا في هذا المقام هو التغييرات الحاصلة على مستوى منهج التدريس، لقد اصطلحتُ على تسمية هذا المنهج الدراسي بـ«فقه الشروح والتفريعات»، وهذا الاصطلاح يُشير إلى بعض أهم ما يميز هذا المنهج عن سابقه، (فالشرح) إشارة إلى هدف أساسي من الأهداف الموكلة إلى التدريس الفقهي في هذا النمط التربوي؛ و(التفريعات) إشارة إلى طبيعة المحتوى الدراسي الذي يتميز بكونه معارف واجتهادات مرتبطة بنصوص فقهية سابقة.

2. هل «الشروح والتفريعات» منهج مستقل في التدريس؟

إن الذي يسوّغ طرح هذا السؤال، هو أن الشرح عمل لصيق بالتفقّه، فلا شك في أن فقهاء السماعات كانوا يتناولون في مجالسهم الفقهية نصوص الروايات ببعض الشرح والتعليق، ومثل ذلك نجده عند ابن حبيب في «واضحته». ومن ثمة، فما الداعي إلى اعتبار الشروح والتفريعات منهجاً مستقلاً في تدريس الفقه؟ ولماذا لم ندرجه في «فقه السَّماعات» باعتباره تطوراً داخل المنهج نفسه؟

الحقيقة أنني ترددت كثيراً في هذا الشأن؛ إذ لا يخفى ما بين المنهجين من تقارب واشتراك، غير أنني بعدما لاحظت مميزات هذه المرحلة الجديدة من التفقه، واختلافها عن سابقتها، أفردتُ «للشروح والتفريعات» هذا الفصل وعَدَدْتُه منهجاً مستقلاً، والأمر -في المحصلة- لا يعدو كونه محاولة في تصنيف المناهج اعتماداً على الحكم الغالب.

لقد برز اختلاف «الشروح والتفريعات» عن «السَّماعات» بالدرجة الأولى،

في أهداف التدريس والمحتويات الدراسية، ومعلوم أن الاختلاف في هذين العنصرين يؤثر في العنصرين الآخرين من عناصر المنهاج التربوي؛ أي طرق التدريس وأساليب التقويم، ما يؤدي بالتبعية إلى اختلاف المنهج عموماً.

من أوجه الاختلاف أنه بعدما دُونت أمهات المذهب الجامعة لفقه السَّماعات، ظهرت مؤلفات جديدة اتخذت مادتها الأساسية من سابقتها وزادت عليها بالشرح والتفريع. وقد يقال إن هذا تطور في التأليف وليس في التدريس، ولكن حين أصبحت هذه الكتب الأخيرة مراجع دراسية، واعتبرت عُمدة التفقه في المجالس، فإن ذلك سيكون له أثر في تغيّر المنهج الدراسي واختلاف طبيعة التفقه عن السابق، كما يمكننا استنتاج هذا الاختلاف من كلام شهاب الدين المقَّري، حين ميز بين اصطلاح العراقيين واصطلاح القرويين، قال: «وقد كان للقدماء رضي الله عنهم في تدريس المدونة اصطلاحان: اصطلاح عراقي واصطلاح قروي؛ فأهل العراق جعلوا في مصطلحهم مسائل المدونة كالأساس وبنوا عليها فصول المذهب بالأدلة والقياس، ولم يعرّجوا على الكتاب بتصحيح الروايات ومناقشة الألفاظ، ودأبهم القصد إلى إفراد المسائل وتحرير الدلائل على رسم الجَدَلِيّين وأهل النظر من الأصوليين؛ أما الاصطلاح القروي فهو البحث عن ألفاظ الكتاب، وتحقيق ما احتوت عليه بواطن الأبواب وتصحيح الروايات وبيان وجوه الاحتمالات، والتنبيه على ما في الكلام من اضطراب الجواب واختلاف المقالات، مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار وترتيب أساليب الأخبار وضبط الحروف على حسب ما وقع في السماع، وافق ذلك عوامل الإعراب أو خالفها، فهذه كانت سيرة القوم رضوان الله عليهم»[3].

فالملاحظ هنا، أن المقّري يتحدّث عن التدريس وليس عن التأليف،

(3) المقَّري، شهاب الدين أحمد بن محمد. **أزهار الرياض في أخبار عياض**. تحقيق وتعليق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي. تحقيق لفيف من العلماء. الرباط: نشر صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، 1978م، ج3، ص22.

فالثاني تابع للأول، وليس الاصطلاح الذي تحدث عنه إلا تعبيراً عن المنهج في التدريس، وأن هذا المنهج مرتبط بـ«المدونة» التي هي أفضل كُتُبِ فقه السَّماعات؛ إذ اهتم فقهاء العراق بجانب التفريع انطلاقاً من أصولها، واهتم فقهاء القيروان بجانب الشرح لألفاظها ومعانيها وضبط رواياتها.

هذه الملاحظات تعتبر محدّدات موضوعية لمنهج الشروح والتفريعات، فهو مرتبط بالسماعات، لكنه لا يقتصر عليها فحسب، بل يحاول بسطها بالشرح والتفريع، ولأجل ذلك وجد الاختلاف في طريقة التدريس، ولو أن القصد كان مجرّد نقل نصوص المدونة -كما هو شأن فقه السماعات- لما وُجد اختلاف بين المدرستين.

وإذا أضفنا إلى هذا، أن الاصطلاحين المذكورين قد توحَّدا عند بعض فقهاء الغرب الإسلامي، جاز لنا أن نعتبر «الشروح والتفريعات» منهجاً مستقلاً في تدريس الفقه، وأن هذه التسمية هي أقرب تعبير عن امتزاج الطريقتين في التدريس.

ثانياً: أهداف التدريس في فقه الشروح والتفريعات

إن بعض الأهداف الخاصة بتدريس فقه السماعات قد تكون مقصودة أيضاً في فقه الشروح والتفريعات، على اعتبار أن المناهج التربوية ليست مراحل زمنية خاضعة للتعاقب والتوالي، بل هي خبرات تعليمية يحكمها مبدأ التراكم المعرفي.

فمن الأهداف المشتركة بين المنهجين المذكورين، مسألة تثبيت دعائم الفقه المالكي بالغرب الإسلامي، خصوصاً بإفريقية التي كانت تعرف التعدد المذهبي، حيث التنافس على أَشُدِّه بين الشيعة العبيديين والأحناف والمالكية.

ومن الأهداف المشتركة كذلك قضية مقابلة النصوص وتوثيق الروايات الفقهية، وقد مرّ معنا -عن شهاب الدين المقري- أن الاصطلاح القروي قد اعتنى غاية العناية بهذا المقصد خلال تدريس «المدونة».

أما الأهداف الخاصة بفقه الشروح والتفريعات والتي تحدّد معالمه وتبرز

خصائصه، فإني أذكر منها ما أسعفتني النصوص بجمعه وتحليله:

1. النهوض بأعباء الشرح والتعليق والتعليل والتفريع انطلاقاً من المتون الأساسية الجامعة للسماعات، فقد أصبحت هذه الانشغالات العلمية أساسية في مجالس الدرس الفقهي، وهي مقصد الطلاب، تجدهم يبحثون عن نوابغ الفقهاء الذين ينتهضون بهذه المطالب، ويرحلون إليهم من أقصى البلاد. يصوّر لنا الفقيه الألمعي ابن رشد الجَد (توفي 520هـ/ 1126م) هذا الأمر بوضوح في مقدمة موسوعته الفقهية «البيان والتحصيل»، قال: «دخل علي في صدر سنة ست وخمسمائة بعض الأصحاب من أهل جيّان وبعض الطلبة من أهل شِلْب، يقرأ علي في كتاب الاستلحاق من العتبية، فمرّ في قراءته عليّ بحضرته بأول مسألة من سماع أشهب، وهي من المسائل المشكلة (فرغبوا إليه في شرح المشكلات) فقُلت لهم: وأي المسائل هي المشكلات منها المفتقرة إلى الشرح والبيان من الجليات غير المشكلات التي لا تفتقر إلى كلام ولا تحتاج إلى شرح وبيان؟! فقلّ مسألة منها وإن كانت جلية في ظاهرها إلا وهي مفتقرة إلى التكلم على ما يخفى من باطنها... (فاستجاب لهم وبدأ شرح «العتبية» فلم يكمله إلا في سنة 517هـ/ 1123م)[4].

الملاحظ أن ابن رشد قد ساوى بين مسائل «العتبية» من ناحية احتياجها إلى الشرح والبيان، ما يدل على أن توجهاً جديداً قد غلب على مقاصد التفقه؛ إذ أصبح ينزع إلى الاستفاضة في الشروح والتعاليق وتفريع الأحكام انطلاقاً من مدونات الأسمعة.

2. محاولة استيعاب كتب السماعات والتأليف بينها حفاظاً على التراث الفقهي وتسهيلاً لدراسته، ولا يتعلق الأمر هنا بجمع الروايات والحفاظ على السماعات فحسب، بل أيضاً التأليف بين الكتب والدواوين التي كانت في ما سبق تعد مراجع دراسية. لا شك في أن هذا التطور في مجال التأليف قد

(4) ابن رشد الجد، أبو الوليد محمد بن أحمد. **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة**. تحقيق: محمد حجي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988، ج1، ص26-31.

أملته الحاجة النابعة من الواقع الدراسي، ذلك أن ارتباط التعليم بمتون السماعات، كان يضطر الطلاب إلى التنقل المستمر بين رحاب الحلقات العلمية لتحصيل الكتب وشروحها على أيدي شيوخ كثيرين، ما حدا ببعضهم إلى تيسير ظروف التفقه من خلال جمع المتفرقات والتنسيق بينها، قال ابن خلدون: «جمع ابن أبي زيد جميع ما في المذهب من المسائل والخلاف والأقوال في كتاب «النوادر» فاشتمل على جميع أقوال المذهب وفروع الأمهات كلها في هذا الكتاب»[5]، «حتى أصبح الكتاب يعتبر موسوعة للفقه المقارن داخل المذهب المالكي إلى عصر بن أبي زيد، لـمْلَم به شتات المذهب وضم نشره، وحفظ آراء أعلامه من الضياع والنسيان والاندثار... وهذه الكتب ذاع صيتها وتلقاها علماء المدارس المالكية بكل ابتهاج لما وفّرت عليهم من جهد الرجوع إلى أصولها المتفرقة»[6].

المقصد الذي قصد إليه ابن أبي زيد بالقيروان، هو ذاته نجده عند بعض علماء الأندلس، في قصة تأليف كتاب «الاستيعاب لقول مالك رضي الله عنه»، قال في «ترتيب المدارك»: «كان ساقطاً إلى الحكم أمير المؤمنين كتاب من رأي مالك ابتدأه بعض أصحاب إسماعيل القاضي، وبوّبه وقدره ديواناً جامعاً لقول مالك خاصة، لا يشاركه فيه قول أحد من أصحابه باختلاف الروايات عنه، وذكر من رواها، مضى للمؤلف منه مقدار خمسة أجزاء أو نحوها، واخترمته المنية عن تمامه، فلما رآه الحكم أعجبته بساطته وحرص على إكمال الفائدة به، فذاكر به قاضيه ابن سليم وسأله هل عندهم من يكمل على الرغبة؟ فقال له: نعم بشرط إباحة أمير المؤمنين خزانة كتبه للبحث عن أقوال مالك حيث كانت روايات المكيين والمدنيين والعراقيين والمصريين والقرويين والأندلسيين وغيرهم، فقال له الحكم: أفعل ذلك على ضنانتي بها حرصاً على إكمال الفائدة، فسمى له الفقيهين أبا بكر المعيطي.. وأبا عمر بن

(5) ابن خلدون. **المقدمة**. مرجع سابق، ص450.

(6) البغدادي، عبد الوهاب. **مقدمة تحقيق كتاب الإشراف على نكت مسائل الخلاف**. تحقيق: الحبيب بن طاهر. بيروت: دار ابن حزم، 1999م، ج1، ص48.

المكوي، فمكّنهما من الأسمعة وما جانسها، فاقتدرا منها على ما أراده، وألفا كتاب «الاستيعاب الكبير»، في مائة جزء بلغا فيه النهاية»[7].

3. العناية بالنقد الفقهي داخل المذهب وخارجه؛ إذ كان من أغراض تدريس فقه الشروح والتفريعات حصول ملكة النقد للروايات والاختلافات داخل المذهب، ثم الاقتدار على محاججة أصحاب المذاهب الأخرى والردّ عليهم؛ ولعل الدارس لأنواع النقد الفقهي بالقيروان، يلاحظ أن ذلك النقد لم يكن استجابة لمعطيات التدافع المذهبي فحسب، بل تعدَّاه إلى مقاصد علمية وتربوية؛ إذ كان الخلاف العالي في بعض صوره تدريباً على الحجاج ومشاركة في ما تتداوله مجالس الدرس الفقهي في حواضر العلم الكبرى، «كان فقهاء المالكية القرويون أهل دراية ونباهة ورسوخ في الردّ على المذاهب المخالفة ومحاجّتها، وحسبنا دلالة على هذا الملحظ أن ردود المالكية ومناقشتهم للمذاهب الأخرى لم تقتصر على المذهبين الساريين في القيروان آنئذ، -مذهب أبي حنيفة ومذهب الشيعة- وإنما امتدت تلك الردود لتشمل مذهب الشافعي ومذهب الظاهرية الذي تولى ابن أبي زيد القيرواني الرد عليهم في كتابه «الذب عن مذهب مالك»، مع ضعف حضورهما وقلة أتباعهما في مرابع إفريقية»[8].

4. تكوين الملكة الفقهية، والتأهيل لبلوغ الاجتهاد، فقد كان من مرامي هذا المنهج المدروس أن يبلغ بطالب الفقه إلى الاستغناء المعرفي والمنهجي، أما **الأول**، فكان مقصوداً من خلال التوسع في الشروح والتعليقات التي تغني طالب العلم عن التجوال بين الكتب المختلفة والمتفرقة. وأما **الثاني**، فكان

---

(7) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**. مرجع سابق، ج2، ص236. وانظر أيضاً: الحميدي، أبو عبد الله محمد بن فتوح. **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر**. تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي. القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت.، ص377.

(8) عشاق، عبد الحميد. **منهج الخلاف والنقد الفقهي عند الإمام المازري**. دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، 2005م، ص46.

متحققاً من خلال مجالس الدرس -وتعكس ذلك أيضاً المؤلفات الفقهية- التي تراكم المعارف المختلفة بمقدار محسوب لتنمّي مهارات الطالب في ردِّ الفروع إلى الأصول، وتكسبه القدرة على القياس والتخريج والتفريع وفق منهج إمامه، وقد أفصح ابن رشد عن هذه الأهداف في مقدمة «البيان والتحصيل»، قال: «كتاب المقدمات الممهدات لبناء ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات... كتاب لم يتخلص بعد، فإذا تخلص بعون الله تعالى ونُقل من مسودته إن شاء الله تعالى، وجمعه الطالب إلى هذا الكتاب (أي «البيان والتحصيل»)، حصل على معرفة ما لا يسَع جهله من أصول الديانات وأصول الفقه، وعرف العلم من طريقه وأخذه من سبيله، وأحكم ردّ الفرع إلى أصله، واستغنى بمعرفة ذلك كله عن الشيوخ في المشكلات، وحصل في درجة من يجب تقليده في النوازل المعضلات»[9]. وقد علّق محقّق «البيان والتحصيل» على قيمة الكتاب، وأهداف تأليفه، بقوله: «هكذا لم يُرد ابن رشد أن يُغني كتاباه: «البيان والتحصيل» و«المقدمات الممهدات»، الدارسين للفقه عن قراءة الكتب المشتبكة المتراكمة المتقدمة فحسب، ولكنه أراد أن يستغنوا بها عن الشيوخ أيضاً ما دام الفقه أصبح مصفىً جلياً موطَّأ الأكناف»[10].

ثالثاً: المحتوى الدراسي لفقه الشروح والتفريعات

سأكتفي في هذا المبحث بالوقوف عند بعض النماذج من المراجع الدراسية، التي تجلِّي لنا طبيعة المحتوى التعليمي في فقه الشروح والتفريعات، وتبرز لنا بعض خصائصه، ذلك بأن الكتب التي تناولتها مجالس الدرس الفقهي بالدراسة والتلقي كثيرة جداً، خصوصاً تلك الكتب التي وضعت على الدواوين الأساسية الجامعة للسماعات. المدونة السحنونية مثلاً، قد استقطبت «جهود الجمِّ الغفير من أعلام المراكز المالكية بمصر وإفريقية وبلاد المغرب والأندلس، فتناولوها بالتهذيب والشرح والتقييد والاختصار،

(9) ابن رشد الجد. **البيان والتحصيل**. مرجع سابق. ج1، ص32.
(10) المرجع السابق، ج1، ص10.

فكانت سبباً في ظهور ثروة من المؤلفات الفقهية الدائرة حول نصوص المدونة تُيسّر الاستفادة منها وتتيح الانطلاق منها للدراسة والبحث، وكان لهذا النوع من التأليف الفقهي أوفر الحظ»[11].

من بين المؤلفين الكثيرين في فقه الشروح والتفريعات، يتميّز علمان كبيران من فقهاء المالكية نظراً إلى ما نالته مؤلفاتهما من الحظوة والعناية في مجالس التفقه، إنهما ابن أبي زيد القيرواني، وابن رشد الجد.

1. مؤلفات ابن أبي زيد القيرواني في «الشروح والتفريعات»

يُعدّ أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني النفزاوي «إمام المالكية في وقته وقدوتهم، وجامع مذهب مالك وشارح أقواله، كان واسع العلم كثير الحفظ وكتبه تشهد له بذلك»[12]. قيل فيه: مالك الصغير، وهو وطبقته آخر المتقدمين وأول المتأخرين، فكان تاريخ هذه الطبقة فاصلاً بين التاريخين في الفقه»[13] وابن أبي زيد هو أحد الشيخين اللذين لولاهما لذهب المذهب[14].

مؤلفات ابن أبي زيد تكاد تصل إلى أربعين مؤلفاً في مختلف مواضيع العلم، وله في الفقه كتاب «النوادر والزيادات على المدونة» مشهور، أزيد من مائة جزء، أوعب فيه الفروع المالكية، فهو في المذهب المالكي كمُسند أحمد

---

(11) القفصي، أبو عبد الله محمد بن راشد. **المذهب في ضبط مسائل المذهب**. تحقيق: محمد بن الهادي أبو الأجفان. أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2003م، ج1، ص98.

(12) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج2، ص141.

(13) الحجوي الثعالبي، محمد بن الحسن. **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**. تعليق عبد العزيز بن عبد الله القاري. المدينة المنورة: المكتبة العلمية، 1396هـ/ 1976م، ج2، ص115.

(14) الدباغ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري. **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**. أكمله وعلّق عليه أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي؛ تحقيق: عبد المجيد خيالي. بيروت: دار الكتب العلمية، 2005، ج3، ص113. قال في **معالم الإيمان**: «يقال: لولا الشيخان والمحمدان والقاضيان لذهب المذهب، فالشيخان: أبو محمد بن أبي زيد وأبو بكر الأبهري؛ والمحمدان: محمد بن سحنون ومحمد بن المواز؛ والقاضيان: أبو محمد عبد الوهاب وأبو الحسن بن القصار».

عند المحدِّثين، إذا لم توجد فيه المسألة فالغالب أن لا نص فيها، وله «مختصر المدونة» وعلى هذين الكتابين المعوّل بالمغرب في التفقّه»[15].

أ ـ القيمة العلمية للنوادر والزيادات

يُمثل كتاب «النوادر والزيادات على ما في المدونة وغيرها من الأمهات»، ذروة العلم المالكي في القرن الرابع الهجري، وهو لا يفوق «المدونة» في الحجم فحسب، بل إنه يتناول جميع المسائل الفقهية، مستنداً إلى أساس من المراجع أوسع من «المدونة»[16].

وكتاب «النوادر» يحوي بين طياته أهم مادة مرجعية عن مصادر الفقه المالكي المعروف في القرن الرابع الهجري، وهي تتمثل في مختصرات فقهية منتظمة، ومجاميع مسائل، ومعالجات لمشكلات فقهية متفرقة مع مراعاة الاختلاف في الفروع[17].

جاء تأليف «النوادر والزيادات»، بعد مرحلة كثرت فيها المدونات الجامعة للسماعات، «وكان هذا الكم يحتاج -بالنسبة إلى المبتدئين على الأقل- إلى مزيد بيان وشرح وتوضيح الإشكالات وتأويل وتفسير الروايات المتعارضة، كما إن هذه الكثرة في حد ذاتها قد تعيق التحصيل والإحاطة بجميع الروايات والمصنفات ولا سيما أن الزمن قصير والهمم تكلّ، فكان بعض العلماء يطالبون بحل هذا المشكل إما بطريق الاختصار أو بالجمع بين هذه الكتب في كتاب جامع يتفادى التكرار والتطويل... ويُعد ابن أبي زيد القيرواني -بحق- رائد هذه المرحلة العلمية... والنموذج الوحيد الذي يمثِّلها في كتابيه «مختصر المدونة» و«النوادر والزيادات»[18].

---

(15) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج2، ص141. وانظر أيضاً: الحجوي الثعالبي. **الفكر السامي**. مرجع سابق. ج2، ص116.

(16) موراني، ميكلوش. **دراسات في مصادر الفقه المالكي**. ترجمة سعيد بحري وآخرين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988م، ص18-19.

(17) المرجع السابق، ص100.

(18) شرحبيلي، محمد بن حسن. «تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي إلى نهاية

زيادة على هذه الخدمات العلمية التي أسداها كتاب «النوادر» للمتفقهين، فإنه كان عاملاً أساسياً على تحقيق التواصل بين المدارس الفقهية المالكية، فقد جمع ابن أبي زيد ما تفرق في كتب القرويين والأندلسيين والمصريين والبغداديين، فأخذ من الأولين مجموعة ابن عبدوس وكتب ابن سحنون وغيرها، ومن الأندلسيين «واضحة» ابن حبيب و«مستخرجة» العتبي وغيرها، وعن المصريين كتاب محمد بن إبراهيم بن المواز وغيره، وعن البغداديين كتب أبي بكر الأبهري والمبسوط للقاضي إسماعيل وغيرها. وبهذا قد انفتحت فروع المدرسة المالكية على بعضها، واطلع علماؤها على الإنتاج العلمي لبعضهم[19] ما أسهم في التقارب بين المدارس على مستوى مناهج التأليف، والتدريس أيضاً.

ب ـ مكانة «النوادر والزيادات» في مجالس الدرس الفقهي

أوردتُ قريباً عبارة صاحب **ترتيب المدارك** «وعلى هذين الكتابين المعوَّل بالمغرب في التفقه»، يقصد كتاب «النوادر» و«مختصر المدونة»، ما يدل على أن «النوادر والزيادات» كتاب مدرسيّ قد اعتنى به أساتذة الفقه وطلبته. غير أن أحد الباحثين المعاصرين، خلال حديثه عن «النوادر»، أورد كلاماً قد يُفهم منه أن الكتاب ليس مرجعاً دراسياً، قال: «وفي الوقت الذي تندر فيه أخبار الكتاب في مجال التدريس في تاريخ الفقه المالكي بالمغرب الإسلامي، إلا أن آثاراً أخرى تدلّ على وجوده في الوسط العلمي خاصة في مجال الإفتاء والنوازل، بدليل النقول الكثيرة التي أوردها الونشريسي عنه في المعيار، وبدليل بقاء نسخ من الكتاب مخطوطة في مكتبات مختلفة»[20].

فهل يمكننا اعتبار «النوادر» كتاباً مدرسياً ومرجعاً في تدريس الفقه، بمعنى أن الشيوخ يعتمدونه في تنظيم المعارف الفقهية وفي ما يلقونه من

العصر المرابطي». (أطروحة دكتوراه، دار الحديث الحسنية، الرباط، 1999م)، ص329.

(19) انظر: البغدادي. **مقدمة تحقيق كتاب الإشراف**. مرجع سابق. ج1، ص32.

(20) شرحبيلي. **تطور المذهب المالكي**. مرجع سابق. ص415.

الدروس، وأن الطلبة يتناولونه بالدراسة والقراءة، تباعاً في مجالسهم العلمية، أم إنه كتاب تغلب عليه صفة التأليف العام الذي يصلح للمطالعة ويرجع إليه المتبحرون في العلم بغرض المراجعة لمباحث الفقه وترسيخها أو لاقتباس المعارف عند التأليف والتحقيق؟

ينبغي أن نضع في الاعتبار -ونحن نعالج هذا التساؤل- أن مجالس الدرس الفقهي عند المتقدمين كانت تخضع لبعض الترتيبات التربوية والتنظيمية التي تسهم في حُسن الاستفادة من دروس الفقه، من ذلك اعتبارهم قضية اختلاف مستويات الطلبة علمياً، وتفاوت مداركهم وأقدارهم الفقهية، وتبعاً لذلك قد تختلف طرق تدريسهم، والمراجع المدرسية المعتمدة في ذلك. فبناءً على الملحظ الأول -أي اختلاف المستويات- يمكننا القول إن «النوادر» -نظراً إلى سعة مسائله، واشتماله على الاختلاف وكثرة الفروع- لا شك في كونه مرجعاً دراسياً للطلبة المتقدمين والنجباء، ولم يكن للمبتدئين منهم، وقد صرّح مؤلفه بهذه الحقيقة حيث قال: «واعلم أن أسعد الناس بهذا الكتاب من تقدّمت له عناية، واتسعت له رواية، لأنه اشتمل على كثير من اختلاف علماء المالكيين، ولا ينبغي الاختيار من الاختلاف للمتعلم، ولا للمقصر»[21].

وبناءً على الملحظ الثاني -أي اختلاف طرق التدريس تبعاً لاختلاف المستوى- فإنه ينبغي ملاحظة أن تدريس الفقه في زمن ابن أبي زيد وبعده، كان يتمحور حول «المدونة» في الغالب، لأنها أصل علم المالكيين، غير أنه يمكننا التمييز بين طريقتين في تدريسها: الأولى، طريقة الإلقاء وعرض مسائلها على الطلاب، وهي متوجهة إلى المبتدئين منهم، والثانية، طريقة التفقه فيها والشرح لمشكلاتها، وهذه خاصة بالمتقدمين والنجباء منهم. أورد ابن الأبّار في ترجمة محمد بن أبي الخيار القرطبي (توفي 529هـ/ 1134م) أنه

(21) القيرواني، أبو عبد الله محمد بن أبي زيد. **النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات**. تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999م، ج1، ص11.

«كان من أهل الحفظ والاستبحار في علم الرأي، وقعد للتدريس ونوظر عليه وله تنابيه على «المدونة»... وقال أبو القاسم بن الحاج: قرأتُ عليه «المدونة» تفقّها وعرضاً أعواماً»[22]. نستفيد من هذا أن بعض المجالس كانت خاصة بعرض مسائل «المدونة»، وأن أخرى كانت مخصصة للتفقه في أحكامها وفروعها، من هذا المنطلق قد نستنتج أن كتاب «النوادر» كان مرجعاً دراسياً من أجل التفقه ومدارسة مباحث «المدونة»، لأن المتفقهين لم يظفروا بأحسن منه جمعاً للروايات وإيضاحاً للاختلافات وزيادة للمعاني والفوائد. وفي هذا السياق نفهم قول عياض «وعلى هذين الكتابين المعوَّل بالمغرب في التفقه». وهو المعنى نفسه الذي نص عليه صاحب «النوادر» في مقدمة الكتاب قائلاً عنه «ليكون ذلك كتاباً جامعاً لما افترق في هذه الدواوين من الفوائد، وغرائب المسائل وزيادات المعاني على ما في المدونة، وليكون لمن جمعه مع المدونة أو مع مختصرها مَقْنَعٌ بهما، وغِنًى بالاقتصار عليهما، لتجتمع بذلك رغبته، وتستجِمَّ همته، وتعظم مع قلة العناية بالجمع فائدته، وقد رغبت في العناية بذلك لما رجوت إن شاء الله من بركة ذلك والنفع به لمن رسمه ولكل من تعلمه...»[23].

ج ـ منزلة «مختصر المدونة» العلمية والتربوية

يمثل «مختصر المدونة» «الحلقة الوسطى في حلقات سلسلة مؤلفات ابن أبي زيد، والتي ابتدأها بـ «الرسالة» لتكون كتاباً للمبتدئين من طلاب الفقه، ويأتي «مختصر المدونة» خطوة أعلى ليقدم كتاباً للمتقدمين من المتفقهين، ثم «النوادر والزيادات». يجمع «المختصر» بين تركيز المادة العلمية وتنسيقها وتنظيمها مع سعة المادة واستيعابها، حتى يستطيع الدارس بعد ذلك الانتقال إلى مرحلة المتفقهين المتعمقين، ويكون تدرجه تدرجاً طبيعياً، وما يشير إلى مثل هذا الاستنتاج، أن ابن أبي زيد -مع التركيز في «المختصر»- أضاف إليه

---

(22) ابن الأبّار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. **التكملة لكتاب الصلة**. تحقيق: عزت العطار الحسيني. بيروت: مكتب نشر الثقافة الإسلامية، 1955، ج1، الترجمة رقم 1226.

(23) القيرواني. **النوادر والزيادات**. مرجع سابق. ج1، ص11.

زيادات: شرحاً لمشكل، أو بياناً لمجمل، أو موضوعات لم تتطرق إليها «المدونة»[24].

قال المؤلف في مقدمة كتابه «وربما ذكرتُ يسيراً من غيرها [المدونة] مما لا يستغني الكتاب عنه من بيان مجمل أو شرح مشكل، أو اختلاف اختاره سحنون أو غيره من الأئمة، وأشبعت الزيادات في اختصار الجراح والديات من المجموعات وغيرها من الأمهات... واختصرت من غيرها كتاب «الفرائض» وكتاب «الجامع»، إذ ليستا في المدونة، وإذ لا غنى لكتابنا عنهما»[25].

يتضح من كلام المؤلف، أن الكتاب يأتي على سبيل الشرح والبيان لمسائل المدونة، وأنه تتميم لفوائدها من غيرها، ما نستنتج منه أن تسميته بـ«المختصر» لا تعني تقليل المباحث أو الألفاظ كما هو عند المتأخرين، بل هو إعادة ترتيب وتنظيم، وشرح وتتميم على سبيل الإيجاز، خصوصاً إذا علمنا أن «مختصر المدونة» يحتوي على خمسين ألف مسألة (بحسب ما نقله محمد إبراهيم علي عن «فهرست ابن النديم»)[26] في حين تبلغ مسائل «المدونة» ستاً وثلاثين ألف مسألة فحسب، ما يدل أن الشرح والتفريع كان هو مقصود الكاتب.

2. مؤلفات ابن رشد الجد في «فقه الشروح»

العَلَم الثاني من أعلام هذا المنهج المدروس هو «الفقيه القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن رُشد (توفي 520هـ/ 1126م)، زعيم فقهاء وقته بأقطار الأندلس والمغرب، ومقدمهم المعترف له بصحة النظر وجودة التأليف، ودقة الفقه، وكان إليه المفزع في المشكلات، بصيراً بالأصول والفروع

(24) انظر: علي، محمد إبراهيم. **اصطلاح المذهب عند المالكية**. دبي: دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، 2002م، ص251-252.

(25) فهرس مخطوطات خزانة القرويين (ج 1، ص333)، نقلاً عن: المرجع السابق، ص248-249.

(26) علي. **اصطلاح المذهب عند المالكية**. مرجع سابق. ص247.

والفرائض والتفنن في العلوم، وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية، ألّف كتابه المسمى بـ«كتاب البيان والتحصيل» في شرح كتاب العتبي المستخرج من الأسمعة، وهو كتاب عظيم نيَّف على عشرين مجلداً، وكتابه على الكتب المدونة المسمى بـ«المقدمات»[27].

أ ـ قيمة «المقدمات الممهدات» العلمية والدراسية

العنوان الكامل للكتاب هو «المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات، والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات».

بيّن ابن رشد سبب تأليف الكتاب وأهدافه ومنهجه العام، في خطبة كتابه «البيان والتحصيل»، قال: «وقد كان بعض الأصحاب سألني أن أمهد في أول كل كتاب منه (أي التحصيل) مقدمة تنبئ على مسائله من الكتاب والسنة وترد إليها بالقياس عليها مع الربط لها بالتقسيم والتحصيل لمعانيها، فرأيت أن أختصر ذلك في كتب هذا الديوان (أي المقدمات)، اكتفاء بما اعتمدته منه في كتب المدونة، وذلك أني جمعتُ جملاً وافرة مما كنتُ أورده في كل كتاب منها على الأصحاب المجتمعين إلى المذاكرة فيها والمناظرة، وأقدمه وأمهده على معنى اسمه، واشتقاق لفظه وتبيين أصله من الكتاب والسنة، وما اتفق عليه أهل العلم من ذلك أو اختلفوا فيه، ووجه بناء مسائله عليه وردها إليه بالتقسيم لها والتحصيل لمعانيها... فإني كنت أشبع القول فيه ببنائي إياه على مقدمات من الاعتقادات في أصول الديانات، وأصول الفقه في الأحكام الشرعيات، لا يسع جهلها ولا يستقيم التفقه في حكم من أحكام الشرع قبلها»[28].

نستفيد من هذا أن أصل «المقدمات» هو دروس فقهية كان يلقيها ابن

---

(27) القاضي عياض، أبو الفضل بن موسى السبتي. **الغُنية (فهرست شيوخ القاضي عياض)**. تحقيق: علي عمر. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2003م، ص30.

(28) ابن رشد الجد. **البيان والتحصيل**. مرجع سابق. ج1، ص31.

رشد على الطلاب، وأنه لا يخرج عن غرضَي الشرح والتفريع على «المدونة»، كما إنه مرتبط بكتاب «البيان والتحصيل» على مستوى المضامين والأهداف. وقد أوردت سابقاً قول ابن رشد أن الطالب إذا تفقه في «المقدمات» و«البيان»، فإنه يحصل على «معرفة ما لا يسع جهله من أصول الديانات وأصول الفقه وعرف العلم من طريقه وأخذه من بابه وسبيله، وأحكم ردّ الفرع إلى أصله، واستغنى بمعرفة ذلك كله عن الشيوخ في المشكلات، وحصل في درجة من يجب تقليده في النوازل المعضلات»[29].

«وهذا صريح في أن الكتابين يؤهلان دارسهما للوصول إلى درجة الاجتهاد بحيث يجب تقليده، وكفى بذلك تقويماً لهما... وينبغي التنويه هنا على أن منهج المؤلف وإن كان مركّزاً على آراء المذهب وأدلته، فإنه كثيراً ما يعرض آراء المذاهب الأخرى، ملتزماً في ذلك الإيجاز غير المخل، ما يجعل الكتاب أقرب إلى فقه مقارن بين مذاهب العلماء ومدارس الفقهاء»[30].

كان لكتاب «المقدمات»، كبير الأثر في مجالس التفقه، وقد استفاد منه الكثير ممن اعتنوا بشرح «المدونة»، و«لقد كان تأثر القاضي (عياض) بابن رشد واضحاً في كتاب «التنبيهات» (المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة) في ما يخص شرح الألفاظ الشرعية وتلخيص المسائل الفقهية، لكن الفرق بين العالِمين من الناحية المنهجية كان واضحاً أيضاً؛ فابن رشد كفقيه متفنن تغلب عليه الدراية بدأ كتابه بمقدمة أصولية، تمهيداً لتعاليقه الفقهية... ثم تتبع أمهات مشاكل المدونة فأشبعها بحثاً وتدقيقاً وصنف ما فيها من خلاف، وبين ما هو الأظهر في رأيه، وفي الميادين التي تناولها بالبحث كانت تحصيلاته أشمل وأوفى من تعليقات القاضي عياض، بل إننا نعتقد أن جل التنبيهات الفقهية للقاضي تكاد تكون اختصاراً للبحوث لابن رشد في المقدمات...»[31].

---

(29) المرجع السابق، ج1، ص32.

(30) علي. **اصطلاح المذهب عند المالكية**. مرجع سابق. ص318.

(31) ولد باه، محمد المختار الشنقيطي. «منهجية القاضي عياض في كتاب التنبيهات». ندوة الإمام مالك، دورة القاضي عياض، مراكش، 1981م، ج3، ص38-39.

لقد كان ابن رشد عالماً جمع إلى العلم ملكة أصيلة، وموهبة قديرة في التدريس، وطريقة مشوقة في عرض الفقه المالكي عرضاً يجذب قلوب الطلاب قبل أفهامهم، فلا غرو أن كانت مؤلفاته قرّة عين ما جاء بعده، وآراؤه مركز اعتبار المالكية[32].

ومن بين وجوه اعتناء طلاب العلم بـ«المقدمات» ما ذكره ابن الأبّار في ترجمة محمد بن سليمان بن خلف النفزي من شاطبة (توفي 552هـ/ 1157م)، قال: «كان حافظاً للمسائل بصيراً بالفتوى ويستظهر المقدمات لابن رشد»[33].

ب ـ كتاب «البيان والتحصيل» وقيمته المدرسية

البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، كتاب ضخم من أمهات الفقه المالكي، شرح به ابن رشد «العتبية»، «استغرق تأليفه اثنتي عشرة سنة أودعه ابن رشد جميع معارفه الفقهية التي اكتسبها من دراساته الواعية المستوعبة للمدونة وما كتب عليها أئمة المذهب في نحو سبعة أجيال من شروح واختصارات وتعليقات، ومن تأملاته وتجاربه الشخصية في التدريس والإفتاء والقضاء»[34].

أما عن منهجية الكتاب، فإن ابن رشد يشير إليها في فاتحة الكتاب حيث قال: «أذكر المسألة على نصها، ثم أشرح من ألفاظها ما يُفتقر إلى شرحه، وأبيّن من معانيها بالبسط لها ما يُحتاج إلى بيانه وبسطه، وأحصّل من أقاويل العلماء فيها ما يحتاج إلى تحصيله؛ إذ قد تتشعَّبُ كثير من المسائل وتفترقُ شُعبها في مواضع، وتختلف الأجوبة في بعضها لافتراق معانيها، وفي بعضها باختلاف القول فيها، فأبيّن موضع الوفاق منها من موضع الخلاف، وأحصّل الخلاف في الموضع الذي فيه منها الخلاف، وأذكر المعاني الموجبة

(32) علي. **اصطلاح المذهب عند المالكية**. مرجع سابق. ص315.

(33) ابن الأبّار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. **التكملة لكتاب الصلة**، ج2، الترجمة رقم 1343.

(34) حجي. مقدمة تحقيق **البيان والتحصيل**. مرجع سابق. ج1، ص5.

لاختلاف الأجوبة فيما ليس باختلاف، وأوجّه منها ما يحتاج إلى توجيه بالنظر الصحيح والرد إلى الأصول والقياس عليها»[35].

لقد اشتملت «العتبية» على الكثير من السماعات عن مالك وتلامذته، منها ما هو مشهور ومنها ما عدّه العلماء روايات شاذة ومطروحة، وكان ذلك سبب تأرجح مواقف العلماء في الأخذ بـ«المستخرجة» أو تركها، ولما ألّف ابن رشد «البيان والتحصيل»، وميّز بين الروايات الصحيحة والروايات السقيمة، واستوعب «المستخرجة» شرحاً وتوجيهاً وتعليلاً وقياساً، أقبل طلبة الفقه على كتابه وأوْلَوْه عناية فائقة «وأصبحت المستخرجة خيراً وبركة وزيادة في فروع المذهب المالكي، وجزءاً لا يتجزأ من البيان والتحصيل، أحد الكتب المعتمدة في الفتوى بالأندلس، وسائر بلاد الغرب الإسلامي»[36].

إن السَّعة المعرفية أو قل الموسوعية التي يتميّز بها كتاب «البيان والتحصيل»، تجعلنا نقتنع بأنه كان كتاباً لتثبيت التفقّه وترسيخ ملكاته، يرجع إليه الطلبة للظفر بالشروح الضافية والتوجيهات للمسائل والتعليل للأحكام والتفريع على نسقها، ولم يكن كتاباً يُلقى في المجالس على أسماع المتفقهين، لأن الطريقة الغالبة في الترتيبات التعليمية عند المتقدمين، أن يعتنوا بأصول الكتب والأمهات الجامعة للسماعات، كـ«المدونة» و«المستخرجة»، فيتلقاها الطلبة سماعاً أو عرضاً حتى تترسخ لديهم مسائلها -وكثير منهم كانوا يحفظونها عن ظهر قلب- ثم يشرعون في تلقّي شروحها والتفقه فيها، ويعملون على تثبيت ذلك وتعميقه بالمطالعة في كتب الشروح والتفريعات الموسعة كـ«البيان والتحصيل».

(35) ابن رشد الجد. **البيان والتحصيل**. مرجع سابق. ج1، ص29.
(36) المرجع السابق، ج1، ص21.